

المراة وإعادة الاعمار ما بعد النزاع: أي دور؟

Women and Post-Conflict Reconstruction: What Role?



طالبة الدكتوراه / فاطمة صالح^{1,2,3}، الدكتوراة / آسية بلخير¹

¹ جامعة قالمة، (الجزائر)

² مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة

³ المؤلف المراسل: salhi.fatma@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/19 تاريخ القبول للنشر: 2021/11/22 تاريخ النشر: 2022/04/28



مراجعة الهقال: اللغة العربية: أ. د. / بشير تاوريريت (جامعة بسكرة) اللغة الإنجليزية: د. / محمد أكرم عربات (جامعة سطيف 2)

ملخص:

تحاول الأدبيات المتعلقة بإعادة الإعمار في دول ما بعد النزاع التركيز على أهمية النوع الاجتماعي كنقطة نوعية للمجتمع في تقسيمه التقليدي للأدوار بين الرجل والمرأة خاصة بعد استفحال النقاش حول مستقبل إعادة الإعمار من الأسفل "المحلي" بعد ثبوت فشل العديد من تجارب إعادة الإعمار الفوقي "العمودي"، إذ تركز الاستراتيجيات الجديدة على تضمين مشاركة المرأة في التجارب الإيمارية التي يجب أن تكون جزءا منها وإحدى آليات نجاح تنفيذها.

تقول ميشيل باشليه: "أينما وجد نزاع فالمرأة يجب أن تكون جزءا من الحل"، وهو ما يسعى بحثنا إلى إثباته من خلال التأكيد على أهمية المرأة كفاعل محلي في عمليات إعادة بناء الدول المتضررة من النزاع من خلال الأخذ بالمقاربات النظرية والإسقاطات الواقعية على تجربة المرأة البيروفية في إعادة الإعمار ما بعد النزاع.

الكلمات المفتاحية: إعادة الإعمار؛ ما بعد النزاع؛ الفاعل المحلي؛ النوع الاجتماعي؛ الإعمار من الأسفل.

Abstract:

The literature on reconstruction in post-conflict countries attempts to focus on the importance of gender as a qualitative shift for society in its traditional division of roles between men and women, especially after the escalation of the debate about the future of reconstruction from the bottom "local" after the failure of many experiments of "vertical" reconstruction. The new strategies focus on including women's participation in the construction experiments, which must be a part of and one of the success mechanisms of their implementation.

"Wherever there is a conflict, women must be part of the solution", says Michelle Bachelet, which our research seeks to prove by emphasizing the importance of women as a local actor in the processes of rebuilding conflict-

affected countries by adopting theoretical approaches and realistic projections on women's experience Peruvian in Post-Conflict Reconstruction.

Key words: reconstruction; post-conflict; local actor; gender; reconstruction from below.

مقدمة:

تتطلب فترة ما بعد النزاع فهما معمقا لتكامل قدرات الرجل-المرأة على رسم خارطة التغيير والبناء، والاعتراف بدور وقدرة النساء في عمليات السلام والبناء والإعمار وصولا إلى التنمية الشاملة وفي صياغة مستقبل دول ما بعد النزاع، حيث أثبتت التجربة التاريخية أمثلة عديدة لنساء استطعن أن يتركن بصمتهن التغييرية على عملية انتقال بلادهن إلى مرحلة البناء والتعمير كإيرلندا والصومال مثلا، لكن بغض النظر عن تلك الاستثناءات تبقى المرأة تحظى باهتمام أقل من الرجال في مفاوضات السلام وفي إعادة الإعمار بعد النزاع.

يوفر الفهم الشامل لقدرة المرأة على الإبداع والتغيير، تعديل السياسات التي من شأنها أن تطل ممارسات العنف ضدها والتي تبقى في كثير من الأحيان مخفية؛ بل ومقبولة اجتماعيا وسياسيا وذلك لكونها ممارسات متأصلة في الثقافة الشعبية لقاطني المناطق الخارجة من النزاع، رغم وضوح أن تجارب الحرب لا تختلف فقط وفق النوع الاجتماعي ولكن أيضا وفق تغيرات مثل السن أو الطبقة أو الإثنية إلا أن إدراك الطبيعة المختلفة للبشر لا يزال لم يتبلور بعد، رغم أنه يساعد في إيجاد الحلول الملائمة لتجارب النساء والرجال المتأثرة بتلك الهويات المتعددة المتداخلة وهي المسألة التي يطلق عليها العلماء: "التقاطع"، والتي تسلط الضوء على كيفية تأثير تجارب النزاع وما بعده على الهويات المتعددة للشخص الواحد وعلى الأدوار الخاصة بالنساء والرجال في أوقات وفترات النزاع وما بعد النزاع بما يمكن من فهم الاحتياجات والاهتمامات ويضمن المساهمات التي تستطيع أن تقدمها النساء بالتركيز على استغلال التغير الذي طرأ على أدوار الجنسين أثناء النزاع وتطوير هذا المنحى بما يمكن للمرأة من تبوأ مرتبة عادلة في المجتمعات التي شهدت حالات النزاع (Pannilage. 2017, p20).

اقتصرت أدبيات ما قبل الجندر في بحثها لأوضاع ما بعد النزاع على توصيف المرأة كضحية للنزاع مختزلة بذلك نظرتها لها كعنصر داعم للنهوض بمناطق ما بعد النزاع، وهو ما سعت الدراسات الجندرية إلى تأكيده من خلال دعوتها إلى تقنين أدوار المرأة "غير الرسمية" في سياسات بناء السلام واستراتيجيات إعادة الإعمار في مناطق ما بعد النزاع عبر تفعيل معادلتها: "المرأة=الرجل" و"تمكين المرأة"، والتي تبلورت جهودها في "وثيقة بيجين" لعام 1995 (United Nations.1995) وقرار مجلس الأمن رقم 1325 من سنة 2000 الذي أكد على زيادة الاهتمام بمشاركة النساء في جوانب مختلفة من الممارسات التنموية بما في ذلك مراحل ما بعد النزاع (الأمم المتحدة. 2000)، ليدعم بقرار الأمم المتحدة رقم 1206 عام 2013 الذي أكد على أهمية النهج الشامل نحو العدالة الانتقالية في حالات ما بعد النزاع والذي شمل مجموعة كاملة

من الإجراءات القضائية وغير القضائية لضمان مشاركة النساء في كلّ جوانب الوساطة وبناء السلام (Kahana & Kimmel, 2019).

على ضوء ما سبق، يسعى بحثنا لمناقشة الجدل القائم إن الأخذ بديناميات النوع الاجتماعي من شأنه أن يدفع بجهود إعادة الإعمار قدما، وأن مشاركة المرأة في إعادة الإعمار بعد النزاع من حيث صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات أمر حتمي لإنجاح جهود إعادة البناء وتلبية احتياجات "أصحاب المصلحة"، من خلال البحث في الإشكالية التالية:

ما مكانة المرأة كفاعل محلي في عمليات إعادة الإعمار في دول ما بعد النزاع؟
تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة إشكاليات فرعية منها:

- ما هي رؤية نظرية النوع الاجتماعي لأدوار المرأة؟ وأي دور يمكنها أن تؤديه في إعادة الإعمار؟
 - ما موقع المرأة البيروفيه في عمليات إعادة الإعمار؟ وما هي الفرص/القيود التي قد تعيق اضطلاعها بدور مهم في إعادة إعمار بيرو؟
- منهج الدراسة:

لدراسة وفحص الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية تستعين الدراسة بمناهج مختلفة اذ تعتمد المنهج الوصفي، وذلك للوقوف على المفاهيم التي تناقشها، أولها عمليات إعادة الإعمار ما بعد النزاع ومضمون مفهوم النوع الحندري، لتزاج الدراسة بين المنهج التاريخي الذي يسمح بتتبع تطور استراتيجيات إعادة الإعمار التي باتت تركز على تفعيل دور الفواعل المحلية في عملية قلب كلي للمنهج التنازلي الذي كان يحجم من دور الأطراف المحلية باعتبارها مسؤولة عن النزاع ليحصرها في دور المتلقي السلبي وهو ما يتبين من خلال استعراض لأهم مراحل النزاع البيروفي وتأثيراته على المرأة البيروفيه ومنهج دراسة الحالة باعتباره من المناهج الوصفية التي تهدف إلى لتوسيع المعرفة في موضوع معين بذاته بغرض الوصول إلى حقائق معرفية مثبتة يمكن تعميمها بطريقة استقصائية تحليلية تسمح باختبار النظريات المقدمة من خلال دراسة تفصيلية متعمقة لحالة : "المرأة البيروفيه وإعادة الإعمار"، ومنه ستمحور الدراسة حول المحاور التالية:

- المحور الأول: نظرية النوع الاجتماعي وعمليات إعادة الإعمار: المفهوم والتقاطع
- المحور الثاني: المرأة وعمليات إعادة الإعمار: الأهمية، الأدوار، وآليات التمكين
- المحور الثالث: المرأة البيروفيه وإعادة الإعمار: الفرص والحدود

المحور الأول:

نظرية النوع الاجتماعي وعمليات إعادة الاعمار: المفهوم والتقاطع

يتناول هذا المحور تفصيلا لكل من مضمون نظرية النوع الاجتماعي وعمليات إعادة الإعمار ليصل التحليل الموضوعي لتقاطعات المفهومين والتي تشكل الحالة الاستثنائية لظروف ما بعد النزاع والتي يظهر إبانها الدور الفاعل للمرأة كطرف قاعدي رئيسي بإمكانه تولي مهام إعادة البناء.

أولاً- مضمون كل من نظرية النوع الاجتماعي وإعادة الاعمار ما بعد النزاع:

1- نظرية النوع الاجتماعي Gender Theory:

شهدت ثمانينيات القرن المنصرم دخول مصطلح الجندر أو النوع الاجتماعي إلى مسودات وديباجات المؤتمرات والمواثيق الدولية بدءا من مؤتمر القاهرة للسكان سنة 1995 الذي تكررت في أوراقه كلمة جندر 233 مرة إلى غاية 1998 أين توصلت الدول الغربية إلى الإقرار بأن: "كل تفرقة أو عقاب على أساس الجندر هو جريمة إنسانية"، ويفيد استعمال المصطلح كما تعرفه منظمة الصحة العالمية وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعيا لا علاقة لها بالاختلافات العضوية وقد شكل التوصل لهذا التعريف الخلفية التي استند إليها مجلس الأمن في دورته رقم 1325 المنعقدة في سنة 2000 حول الدور الهام للمرأة في منع الصراعات وحلها وبناء السلام وإعادة التعمير والبناء (United Nation, 2000).

ويشير نوع الجنس عموما الى الاختلافات الاجتماعية والعلاقات بين الرجل والمرأة، التي يتم تعلمها وتحويلها، مع التأكيد أن مصطلح نوع الجنس لا يحل محل مصطلح الجنس، الذي يشير حصرا إلى الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة (Jule, 2017)، ويمكن تلخيصه في جملة من المتغيرات منها الفروق بين الجنسين المبنية اجتماعيا والفرق بين الثقافات وداخلها، وتشمل متغيرات مختلفة كالعرق والطبقة والدين والظروف الاقتصادية والسن تلك التي تحدد الاختلافات في الأدوار والمسؤوليات والفرص والاحتياجات والقيود والتي تحدد بدورها تفاعل النوع الاجتماعي مع ظروف معينة أو مفاجئة كالأزمة مثل الحرب أو المجاعة، التي يمكن أن تغير جذريا وبسرعة أدوار الجنسين (Stewart & Brown & Mancin, 2005).

تمّ تبني مفهوم النوع الاجتماعي على نطاق واسع داخل أدبيات التنمية كوسيلة لفهم مختلف أدوار وسلوكيات الرجال والنساء في مواقفهم إزاء قضاياها، (Alexandra, 2017) إذ تسعى الأدبيات الجندرية المعاصرة إلى جعل مواقف المرأة ووجهات نظرها وأدوارها ملموسة في مواجهة السلطة الذكورية لمجتمعات ما بعد النزاع؛ ولا يعني هذا أن الإدماج يتمثل في إضافة "عنصر المرأة" أو مكون "المساواة بين الجنسين" إلى نشاط قائم بذاته، بل يتجاوز مشاركة المرأة في بناء الدولة، إلى عملية جلب خبرة ومعرفة واهتمام النساء والرجال على جداول أعمال التنمية (UNDP, 2001).

2- إعادة الاعمار ما بعد النزاع Post-Conflict Reconstruction:

إعادة الاعمار مصطلح في غاية التشابك والتعقيد فهو وإن كان يعبر عن مجمل عمليات إعادة البناء التي تستهدف البلد المتضرر من النزاع إلا أن نطاقه الزمني والمضموني لا يزال محل جدل وبحث

مستمرين، لكون عملية إعادة الإعمار تنبئ بافتتاح مرحلة جديدة يسعى من خلالها البلد المتضرر لتجديد هياكله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية دون إغفال ما تتطلع له العملية من بلوغ التنمية الشاملة التي تضمن خروج البلد من الفوضى والعنف؛ في عملية استرداد واسعة للاستقرار والأمن تبدأ بالانتعاش المرحلي وصولاً إلى إعادة إعمار طويلة الأمد يتطلب البناء فيها ركائزاً وأساساً صحيحة تستبدل تلك التي قادت البلد للنزاع في "المقام الأول" (عودة ابراهيم، 2018).

تستخدم فترة إعادة الإعمار كفرصة لإعادة تنظيم الدولة والبلد المتضررين باعتماد إستراتيجية شاملة تركز على أربعة قواعد وهي: تحقيق الأمن، العدالة، الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، الحوكمة والمشاركة. وكندشاط متضمن في عملية أكبر تتمثل في بناء السلام يتخذ من إعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد النزاع نشاطاً من جملة الأنشطة المعنية ببناء السلام أو الحفاظ على الاستقرار وتطويره وهي عملية يمكن تتضمن التدخلات الخارجية ومبادرات الفاعلين المحليين كما يمكن أن تشمل العدالة الاجتماعية والمصالحة وتمكين المجموعات المضطهدة وإستراتيجية الدعم الانساني (فيشر، 2009).

تؤكد جهود إعادة الاعمار بعد النزاع الأخيرة على نحو متزايد على المشاركة في عمليات التنمية التي يقودها المجتمع لتعزيز التماسك الاجتماعي الكفيل بمنع تجدد العنف، وهي المشاركة التي من شأنها أن تعكس التمثيل المتوازن بين الجنسين في عمليات صنع القرار في المجتمع المحلي والتي تحدث التغيير المنشود الذي تكفله التنمية المحلية اثر تبني مناهج مجتمعية جديدة في عمليات إعادة الاعمار بعد النزاع؛ وهي المناهج التي ألغت التحيز الذي وصمت به عمليات بناء السلام التي بدأت كعمليات تنازلية تحتل فيها الفواعل الخارجية من دول مانحة ومنظمات الدور الأكبر لصالح الفواعل الداخلية و"المحلية" التي تشكل مجموع "أصحاب المصلحة" الرئيسيين من سلطات ومجموعات وأقليات وجماعات ومنظمات، إن الحديث عن إعادة الاعمار ما بعد النزاع يقودنا إلى التساؤل عن: ما المقصود بما بعد النزاع؟

رغم أن مهمة تحديد وضع "ما بعد النزاع" يشوبها لبس جردلاً كبيراً بعد أن تبين أن النصر والاستسلام الرسمي أو توقيع معاهدات سلام لم تعد مؤشرات واضحة دالة على بدء فترة ما بعد النزاع بسبب إمكانية استمرار الأعمال العدائية في أجزاء متفرقة من الدولة حتى بعد توقيع اتفاق السلام، إلا أنه يمكن الاستعانة بجملة من معالم السلام تلك التي تسمح لا بتحديد دقيق لبداية ونهاية فترة "ما بعد النزاع"، ولكن بالنظر إليها كعملية خروج محتمل من دائرة النزاع تضمن الحد الأدنى من تحقيق استدامة السلام (Brown, Langer & Stewart. 2011, p 4):

– انحسار الأعمال العدائية والعنف والذي يطال أجزاء واسعة من البلاد؛

– عقد اتفاقيات السلام أو الاستسلام؛

– تسريح المسلحين ونزع السلاح وإعادة الإدماج؛

– عودة اللاجئين وتوطينهم؛

– المباشرة في إعادة بناء أجهزة الدولة؛

- تحقيق المصالحة والتكامل المجتمعي والانتعاش الاقتصادي.
- خلاصة، يتفق الباحثون المختصون بدراسات إعادة الإعمار، غالباً، على وصف إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع بأنها عملية معقدة ومتشابكة تهدف إلى البدء في تنمية كاملة وشاملة لتهيئة الظروف للانتقال إلى سلام دائم يمنع الانزلاق ثانية نحو هاوية الحرب.
- ولبلوغ هذا الهدف كان لابد أن تشمل برامج إعادة الإعمار المحاور الآتية:
- ترتيب الحياة السياسية والقانونية في البلاد: وضع الدستور وتنظيم الانتخابات وتشريع القوانين الكفيلة بضمان احترام الحريات الفردية والجماعية؛
- توفير الأمن كشرط أولي لإحياء الأنشطة الاقتصادية وبعث التنمية؛
- إعادة تأهيل البنية التحتية للدولة؛
- فتح المجال لتأطير المبادرات المحلية المخولة بقيادة عملية إعادة البناء تصميمًا وتنفيذًا ومعالجة؛
- تأمين نظام صحي قوي والعناية بقطاعي التعليم والتكوين بغية توفير المهارات البشرية القادرة على رفع مستوى التنمية المحلية.
- وجدير بالذكر أنه رغم كثرة برامج إعادة الإعمار بعد النزاع وتعدد الاستراتيجيات الخاصة بها إلا أن دراسات إعادة الإعمار لا تزال تفتقر إلى رؤية شاملة على المستوى البحثي والأكاديمي والبرامجي، إذ يفترض أن يمثل إعادة الإعمار ما بعد النزاع همزة وصل بين الدراسات المعنية بالتنمية وبناء السلام وإدارة النزاعات مع العلوم الإنسانية التقليدية الأخرى، مثل: علم السياسة والاقتصاد، وعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ، إلا أن هذا نادراً ما يحدث، حيث يسود اتجاه مقارنة كل تخصص ما للموضوع بحثياً من وجهة نظره (سلطان والكحلوت، 2018، ص 27).
- ثانياً- تقاطعات نظرية النوع الاجتماعي وإعادة الاعمار:
- رغم الاتفاق على أن فترة ما بعد النزاع فترة حرجة لانعكاساتها على مختلف فئات المجتمع، والتي تصل لدرجة الخطورة فيما يتعلق بوضع المرأة خصوصاً، ففي حين ينبئ انتهاء النزاع عن توقف ممارسات العنف ضد سكان البلد المتضرر إلا أن الأمر قد لا يكون كذلك بالنسبة لفئة النساء التي غالباً ما يستمر العنف ضدها في بلد ما بعد النزاع، ولأن الدفاع عن حق المرأة في السلام الإيجابي (Galtung, 1996) بات أمراً حتمياً، فإن النساء اليوم في مناطق السلام ترفع طموحاتهن للاستفادة من عوائد السلام التي تحجب بسبب الدين أو المعتقد أو التقاليد عن المرأة لتشكّل عائقاً أمامها ما يعزز الهوية بين ثنائية (المرأة/الرجل) ويعكس علاقات القوة المترسخة في البيئة المبنية على الذهنية الذكورية المسيطرة (Bouta, Frerks & Bannan, 2005)، إذ لا تزال برامج وعمليات إعادة الإعمار متجاهلة للنوع رغم ما أظهرته التجارب في سعيها لإنجاح إعمار دول ما بعد النزاع من خلال محاولات فهم تعقيدات السياق المجتمعي وتنسيق المشاريع وإشراك مجموعة واسعة من الفواعل الرئيسية والداعمة. (Sørensen, 1998, p12).

يؤكد عالم الاجتماع الأمريكي جون بول ليدرأخ John Paul Lederach على أهمية الانتقال إلى ما وراء الديمقراطية الرسمية إلى ديمقراطية تركز على ما يمكن أن يفعله الناس أنفسهم لتحويل علاقاتهم الاجتماعية وظروف معيشتهم "البناء من الأسفل" بهدف إعادة تنظيم المجتمع من القاعدة إلى القمة، بدلاً من الهندسة الاجتماعية والتغييرات القانونية أو المؤسسية المفروضة من الأعلى أو الخارج، مؤكداً في طرحه على دمج المقاربات المحلية-الجنسانية (Bamidele, 2013, p40).

ويستند هذا الطرح إلى النظرية "الغالتونغية" الاجتماعية والثقافية التي ترى في توفر الحافز والدافع للعنف الكامن في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلقاً للعجز في الاحتياجات، معتبرة احتياجات الحرمان خطيرة تولد في الأنفس اليأس والإحباط وهو العنف الذي يعرفه غالتونغ على أنه: "التدهور الذي يمكن تجنبه للاحتياجات الإنسانية الأساسية؛ وبشكل أعم للحياة بما يخفض المستويات الحقيقية للرضا دون المستوى المأمول" (Galtung, 1996). هذه البيئة غير الصحية تؤدي تلقائياً لظهور العنف المباشر بافتراض أن "العنف يولد العنف"، غير أن غالتونغ يقر بإمكانية التغلب هذا العنف الهيكلي والثقافي برفع الوعي الإبداعي والوعي الذاتي إلى واقع البيئة الاجتماعية والثقافية للمرء ولحقيقة بنية الفرد والوجود المؤسسي، مع عرض لتحويله لشكل خلاق من خلال العمل الإيجابي والحاسم الذي يسعى إلى تغيير وضع المضطهدين، ليس في التحسن الاقتصادي أو الثقافي فقط، ولكن في التحول الاجتماعي للهياكل المعرضة للقمع (Galtung, 1990, p 291-305).

وقد شكلت زيادة الوعي بالعنف ضد الطبقات الدنيا عبر تغيير المواقف التي تعتبر هذا العنف مقبولاً نهجاً فريداً تبنته نظرية تحويل النزاع التي قادها ليدرأخ وسلفه من رواد مدرسة التغيير التي ترى في تمكين القواعد الشعبية الدنيا أساس إعادة البناء الناجح (Bamidele, 2013, p 50). كما يطالب ليدرأخ بإعادة تنظيم المجتمع باستعمال مناهج جزئية تدمج المقاربات المحلية الجنسانية وغيرها من خلال التركيز على الاحتياجات البشرية والأمن وكذلك الأصول والقدرات المحلية إذ تتطلع عمليات إعادة الاعمار الحالية إلى التعامل مع جذور العنف المباشر والهيكلية من خلال تلبية الاحتياجات العاجلة ووضع خطط طويلة الأجل ومستدامة للمستقبل (Maiese, 2003).

يؤكد ليدرأخ على أن دور المرأة الفعال ينطلق من التأكيد على التحيز الاستباقي تجاه رؤية النزاع كمحفز محتمل للنمو وكمفتاح للتحويل في حالات إعادة الاعمار بعد النزاع، أين الاستجابة تعني اغتنام الفرصة وتطبيق مبدأ المشاركة الكاملة وعدم انتهاج سبل الإقصاء، بينما يعتمد نموذج التدخل على "هرم ليدرأخ" كطريقة لتصوير مكونات التحويل الناجح لمجتمع ما بعد النزاع عبر تمثيله لأوجه التآزر بين مستويات مختلفة من المجتمع، وبتأخذه لآلية التمكين التي تساعد في تشكيل وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الناجحة لإعادة إعمار البلد المتضرر من النزاع في ظل رؤية طويلة الأجل.

ساهم الطرح القائم على بناء السلام من الأسفل ببروز "المحلية" كنهج جديد لإعادة بناء الدول الخارجة من النزاع في عملية مستمرة لصقل للمشاركات المحلية على نحو أفقي منذ نهايات القرن العشرين مع مساهمات باحثين مثل ليدرأخ، ريتشموند Richmond، ماك جينتي Mc Ginty، وبافنهولز Paffenholz والتي احتلت فيها نقاشات النوع الاجتماعي الحيز الواسع استناداً إلى أن المرأة تمثل

نصف القاعدة الشعبية مطالبة بمنحها حق المبادرة و الفعل الأمر الكفيل بتحقيق شرط الشمولية الذي من شأنه ضمان استدامة السلام بإعادة توليد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المفيدة للنساء. (Ficher, 2006)

ورغم ما يواجهه هذا النهج من امكانية استيلاء النخب المحلية المسؤولة عن النزاع الأول على مقاليد الحكم وتحكمهم بالسياسات بعد أثبتت تجارب إعادة الاعمار في الصومال وباكستان مثلاً أنه سرعان ما تتعرض الهياكل الاجتماعية لمجتمع ما بعد النزاع لإعادة تأسيس سريعة كما أن إضفاء الطابع الرومانسي على المحلي غير مجد بسبب امكانية استخدامه من طرف جهات خارجية بشكل لا يصب في مصلحة الأطراف المتضررة من النزاع علاوة على أنه غالباً ما تكون المجتمعات المحلية مواقع لعدم التجانس والتغيير والمعارضة والوكالة، إلا أنه لا يمكن انكار أن مسؤولية إعادة الاعمار لا بد أن تقع على عاتق المجتمعات المحلية أمام تراجع الدولة كوحدة سياسية وانسحابها من وظائفها التقليدية مما يجعل من مهمة التحول للمحلي ضرورة بعد أن أثبتت تجارب إعادة الاعمار الفوقي فشلها في تفهم تعقيدات بيئة ما بعد النزاع المحلية حيث ظهر أنه لا مناص من البدء بفهم المحلي وتنوعه بما يساهم في تفعيل دوره الذي لا يمكن الاستغناء عنه في إعادة البناء والتعمير خاصة وأن التدخل الإنمائي يتطلب حشد الموارد المحلية المادية والبشرية ذلك أن الفوز في السلام يظل دائماً أصعب من الفوز في الحرب.

المحور الثاني:

المرأة وإعادة الاعمار: الأهمية، الأدوار، وآليات التمكين

إن دمج دراسات النوع الاجتماعي في دراسات ما بعد النزاع يستند إلى منهج حديث يعنى بتمكين الفواعل المحلية من إدارة وتملك عملية إعادة بناء الدولة الخارجة من النزاع، من خلال إعادة تشكيل الأدوار بين الجنسين في أعقاب النزاع، وتوثيق طرق مختلفة لمساهمة المرأة في إعادة البناء على المستوى المحلي.

أولاً- الأهمية والأدوار:

تخلق النزاعات والحروب سياقات وظروف مختلفة لبناء أدوار المرأة في المجتمع فغالباً ما تحتفظ المرأة بأدوارها التقليدية في إعالة وحماية الأسرة وتوفير الدعم، إلا أن إغفال الدور النشط الذي سمح بصمود مجتمع النزاع وإبقائه "غير مرئي" قد أصبح أمراً مرفوضاً على مستوى الفكر والممارسة (Zuckerman & Greenberg, 2013, p13)، ففي ظل تنامي الدعوات بضرورة تمكين المرأة وتفعيل مساهماتها استطاعت المرأة تنظيم نفسها في هيئات مؤسسية مجتمعية ساعدتها على فرض نفسها كفاعل محلي رئيس في عمليات السلام والإعمار وهيكلتها نفسها في أجنادات وبرامج الإعمار المحلية والوطنية رغم القيود المجتمعية القائمة (Kaufman and Williams, 2010. p 159).

تشير دراسات الحالة الحديثة لإعادة الاعمار بعد الحرب على المستوى المحلي في عدد من الدول إلى كون المرأة تؤدي دوراً مهماً في تعبئة الموارد وإعادة خلق شعور بالمجتمع، وهي المهمة التي تعتمد على قدرتها

على مواجهة التغيير والشد بشكل عملي (Paffenholz, 2014)، ذلك أنه غالباً ما تمر أدوار الجنسين خلال النزاع، بتغيير حرج: تواجه النساء ما سمي بـ "تداخل الهوية" أو ما يطلق عليه بالهوية المزدوجة عندما تدفع ظروف انشغال الرجال بالحرب تولي النساء المسؤوليات التقليدية المنوطة بالرجل من إعالة وحماية والتي تتطلب منهن توظيف استراتيجيات فريدة لبقاء ورفاه أسرهن ومجتمعاتهن المصغرة، مما يرفع من مكانتهن بتوليهن تقرير مصائر ذويهن، كما قد تعتمد الجماعات المسلحة للاستفادة من عمل الإناث من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين أثناء النزاع بغرض حشد الدعم؛ ومع ذلك، فإنه نادراً ما يتم الحفاظ على هذه التحولات في العلاقات بين الجنسين في سياق ما بعد النزاع، إذ بدل تطوير مكتسباتهن واستغلال خبراتهن في تشكيل الرأي العام وبناء ثقافة جديدة للسلام على المستوى المحلي واستغلال هيمنتهن في المجال الزراعي وباختصار تحويل أدوارهن غير الرسمية التي كفلت صمود المجتمع إبان فترات النزاع إلى أدوار رسمية تسمح بمراعاة النوع الاجتماعي وتضمن استفادة كل أفراد المجتمع من عوائد السلام، (Sorensen, 1999, p5) تعتمد الهياكل المنشأة حديثاً في دولة ما بعد النزاع لتجاهل المرأة والحرص على إبقائها في الصفوف الخلفية، وهو ما تواجهه النساء بالاتجاه نحو التكتل في تنظيمات مجتمعية نجحت في إحياء الاقتصادات المحلية وإعادة بناء الشبكات الاجتماعية ورفض الظلم والهيمنة السياسية وترجمة المظالم الفردية إلى اهتمامات أمنية وسياسية واجتماعية مشروعة والتحول لبانيات سلام، لذلك تتبدى فترة إعادة الإعمار كفرصة فريدة لإدراج وجهات النظر النسوية في الأجندة السياسية المحلية والوطنية، الأمر الذي يوفر فرصاً ممتازة للنساء للمشاركة واعتماد نهج خاص بنوع الجنس في تصميم البرامج الإجمارية وتنفيذها وتوزيع المنافع بصفة عادلة، (Del Aguila, 2016) ورغم أن هذه الأهداف ليست سهلة التحقيق بسبب مواجهتها عوائق شتى أهمها المقاومة الذكورية التي تعتبر الاعتراف بالمرأة كفاعل محلي في عملية إعادة الإعمار انتقاصاً من الدور الرجولي الذي يحتكر مواقع صنع القرار ويصبغها بصبغة ذكورية، لذلك لابد من أن تعول محاولات إدماج النساء في عمليات إعادة الإعمار على آليتي التثقيف والتنظيم الكفيلتان بإنتاج ذلك الفاعل النشط الذي يستطيع حمل النصف الذكوري من المجتمع على أخذه على محمل الجد موازاة مع توحيد الجهود وتكثيف المبادرات التي تتخذ شكل المنظمات والجمعيات التي تمنحها القوة اللازمة لاختراق المساحات والمجالات الذكورية والنجاح في تحويلها لفضاء مشترك يحتضن مساهمات المرأة المبتكرة ويكرس نوعاً فريداً من إعادة الإعمار بعد النزاع. (بوفير، 2019)

ثانياً- آليات التمكين:

تتوقف عملية التمكين على توفر مجموعة من الضمانات الأساسية لإنجاحها والتي يمكن حصرها في (معهد الدراسات النسائية، 2016):

- ضمان الأمن والسلامة للنساء ومنع كل أوجه التهديد؛
 - توفير الفرص على حد سواء بين الرجل والمرأة؛
 - إشراك المرأة فعلياً في كل مراحل بناء الدولة: مفاوضات السلام ونزع السلاح، خطط الإعمار؛
- استراتيجيات التنمية...؛

- توفير آليات الحماية للنساء من طرف الحكومات الوطنية والهيئات الدولية لاسيما الأمم المتحدة؛
 - التشارك في المعلومات والخبرات عن النساء والسلم والأمن من خلال شبكات الاتصالات والتعاون مع جماعات ومنظمات النساء والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال القرار 1325؛
 - التعاون بين الحكومة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني على بناء قدرات النساء بتقديم مهارات جديدة لهن في فض النزاع؛
 - إقامة شراكات إستراتيجية للحركات النسائية عبر الدولاتية؛
 - قناعة الرجل أكثر من المرأة ذاتها وسعيه الحثيث إلى إدراجها كفاعل رئيس في مختلف مراحل البناء وبرامج الإعمار؛
 - توفير قنوات للاتصال مع صناع القرار بين أطراف النزاع للحصول على دعمهم وشرح وجهات نظرهم.
- وهناك العديد من التجارب التي أثبتت المرأة فيها قدرتها على فرض وتكييف نفسها ضمن خارطة البناء في تحدي لنفسها من جهة وللرجل والمجتمع الدولي من جهة أخرى وإثبات قدرتها على استعادة مكانتها، ففي الهند مثلاً شكلت الوحدة الهندية شبه العسكرية المكونة من النساء فقط مثلاً للنجاح حيث تم تمديد وجودها من ستة أشهر الى سنة كاملة من الخدمة نتيجة خبرتهن في النزاع في كشمير وشمال شرق الهند، حيث قدمت تدريبات لطلبة الشرطة في ليبيريا وقامت بتنفيذ غارات لمكافحة المخدرات كان لها أثر في زيادة عدد المتطوعين لقوات الأمن الوطني الليبيري، كما هو الحال في كل من سريلانكا و أوغندا وكوسوفو والشيلى والأرجنتين (Onkalit, 2013).
- وفي الصومال، استطاعت جمعية أجنحة نساء الصومال SWA إنقاذ أكثر من ألف شاب صومالي من مليشيا "الشباب" وهو ما أشادت به منظمة IIDA لتنمية النساء في أميركا عام 2007 بإطلاق أجنحة نساء الصومال (SWA) لترتبط بين النساء الصوماليات في أنحاء العالم ونظيرتهن داخل الصومال تحت مسمى شبكة النساء رائدات السلام والحياة المعروفة باسم (HINNA). (Jama, 2010, P 64).
- رغم نجاحات المرأة في العديد من الدول في دعم إحلال الاستقرار وبناء السلام إلا أن حصولها على تلك الفرص التي تكفل الاستمرارية للاستقلالية والسلطة التي اكتسبتها أثناء النزاع يبقى غير مضمون بحكم استمرار سيطرة الرجل على صناعة القرار وانفراده بذلك، لذلك يجب أن تستعمل المرأة الفرص الموجودة بعد النزاع من أجل الحفاظ على مكانتها من خلال تعزيز قدراتها في مواجهة تحديات المجتمع.

المحور الثالث:

المرأة البيروفية وإعادة الإعمار: الفرص والحدود

أولاً- نبذة عن النزاع البيروفي:

أسفر النزاع الدائر في البيرو بين الجماعات المتمردة والجيش الوطني البيروفي بين عامي 1980 و2000 عن ما يقدر بنحو 69280 حالة وفاة واختفاء، 80 بالمائة منهم كانوا من الشباب، وقد اندلع النزاع في مقاطعة أياكوتشو الأندينية بقيادة الحزب اليساري "Shining Path" الذي استطاع أن ينقل العنف لثلاث بلديات بيرو في حملة عنيفة ضد الدولة البيروفية شديدة المركزية مناهضة لممارسات العنصرية التي طالت سكان المناطق المرتفعة في بيرو التي تضم غالبية الشعب الأنديني الأصلي الذي يعاني ظروفًا اقتصادية واجتماعية مزرية تعود أساسًا لسياسات التمييز العرقي المتعاقبة التي تتبعها الحكومات المتكونة من أقليات بيضاء في ليما (Suarez, 2013).

ومع إعلان الحكومة لحالة الطوارئ في العديد من مناطق الأنديز أعطي للجيش مسؤولية كبح جماح التمرد في أجزاء كبيرة من البلاد، خاصة المناطق الفقيرة والمهمشة في هوانكافيليكا، أبوريماك، وأياكوتشو، أين استخدمت القوات الحكومية بكل حرية شتى الوسائل لقمع وإرهاب السكان حضر فيها التمييز الجنساني بقوة بعد تعرض الذكور للقتل والختف والتعذيب في حين تعرضت النساء لأنواع من الاعتداء الجنسي الذي تمت ممارسته بشكل منهجي مثل الاغتصاب والإجهاض والدعارة القسرية والتعقيم القسري والتعذيب والعبودية الجنسيين وهو ذات السلاح الذي استخدمه بشكل واسع أيضا. متمردو "الطريق الساطع" "Shining Path" الذين ثبت تورطهم بجرائم جنسية ضد النساء الأصليات بحجة تواطئهم مع الحكومة أو مع حركات أخرى بغرض تأديب أقاربهم الذكور وإلحاق الإهانة بهم إذ تم العثور على أكثر من 400 مقبرة جماعية في أوائل القرن الواحد والعشرين كما تم اكتشاف 148 مقبرة جماعية جديدة في ديسمبر 2011، يضاف إلى هذا الرقم أيضا 600000 من ضحايا التهجير القسري، فضلا عن اليتامى الذين بلغ عددهم 50000 يتيم (Martinak, 2012, p12).

وللعنف الهيكلي صلة خاصة بظروف ما بعد النزاع في بيرو فرغم ثبوت تعرض نساء قبائل الكيشوا لمستويات بالغة من العنف المزدوج والذي تورط فيه الجيش الحكومي بـ 89 % من جرائم العنف الجنسي ونسب 11% الباقية لمتبردي الطريق الساطع إلا أنه صعبت محاكمة الجناة بسبب المستويات العالية من التمييز التاريخي ضد السكان الأصليين الذين قبل أن يصبحوا ضحايا للحرب، كانوا ضحايا للظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي حرمتهم من الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم، وهي نفس العوامل المركزية التي عملت كأسباب جذرية لتفاقم المشكلة التي تحولت إلى أزمة ثم نزاع مبريد دام أكثر من 20 سنة، واليوم بعد مرور أكثر من عقدين من الزمان لا يزال الضحايا يشعرون بخيبة أمل بسبب عدم فعالية التعويضات الموعودة وعدم إمكانية الوصول إليها، فرغم إنشاء برنامج للجبر بعد 2005 إلا أنه لم ينجح في تعزيز حقوق الناجين من الضحايا (Boesten and Ficher, 2012).

(2012)

وفي الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام 2016، برزت مجموعة من ضحايا التعقيم القسري الذين تعرضوا للانتهاك ما بين عامي 1996 و2000 في إطار برنامج فوجيموري الوطني لتنظيم الأسرة حين تم تعقيم آلاف النساء والرجال الأنديين. وفي عام 1998، تم نشر التقرير الأول للعنصر القسري في عمليات التعقيم عندما كان على عمال الرعاية الصحية الوفاء بالحصص التي تفرضها وزارة الصحة والعمل في ظروف تفتقر إلى النظافة والمعرفة الطبية ورعاية المتابعة وقد نتج عن الأمر وفاة ما لا يقل عن 18 امرأة نتيجة لذلك، تم فضح الأمر بجهود من جمعية لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة التي أسست سنة 2013 حين نظمت المنظمات النسائية المعقمة حلقة دراسية في وسط ليما نجحت في دفع المدعي العام الأعلى لويس بورغوس لإعلان إعادة فتح التحقيق في عمليات التعقيم القسري. وفي عام 2015، اعترفت وزارة العدل بأن الاهتمام بضحايا التعقيم القسري أولوية ومصصلحة وطنية، ومن ثم تم إنشاء سجل وطني للمرأة المعقمة وأوصت ذات الوزارة بوضع إطار قانوني للتنفيذ والمساعدة القانونية والعلاج الطبي، ويشير تقرير صادر عن أمين المظالم في عام 2002 إلى أن برنامج التعقيم القسري في عهد فوجيموري (منتصف التسعينيات) أوقع ما يقرب من مائتي ألف ضحية جلهن من النساء الأصليات الفقيرات فيما قدرت منظمة الحقيقة والمصالحة أنّ من 200000 إلى 270.000 امرأة أندينية و 20000 رجل وقعن ضحية للتدخلات الطبية "غير المرغوب فيها" حسب المرسوم الأعلى لوزارة العدل لسنة 2015 (Del Aguila. 2016).

تعاني بيرو من فجوة مالية كبيرة بين النخبة الثرية القليلة والأغلبية الفقيرة، ورغم أن الحكومة كانت مستقرة نسبياً مع السياسات الاجتماعية الجديدة التي طبقها الرئيس أولانتا هومالا، إلا أن الفساد والإرهاب اللذان سكنا البلاد طوال التسعينيات لم تنجح آليات المحاكمة في اجتثاثهما، إذ ساهم توفر المورد غير المشروع المتمثل في نبات الكوكايين في إعادة تمويل الجماعات المتمردة خاصة بعد فشل خطط إدماج المقاتلين السابقين ووقوع شرائح كبيرة من مجتمع ما بعد النزاع في جبال الأنديز في فخ البطالة مما دفع بهم لامتياز تجارة المخدرات الوفيرة الربح ليأخذ النزاع شكلاً جديداً أكثر تعقيداً بين الحكومة البيروفية من جهة وعصابات بيع الكوكايين من جهة أخرى، الأمر الذي فاقم معاناة الفلاحين خاصة منهم النساء اللواتي تجبرن على العمل في الحقول والمزارع تحت ضغط التهديد والفقر (Giardino, 2019).

تعترف لجنة الحقيقة والمصالحة (2003) في فصلها "المعنون بـ (التأثير المتباين للعنف)، بالتجربة الفريدة للمرأة: "المشكلة ليست في النساء ولكن في علاقات القوة الاجتماعية والنظام الاجتماعي غير العادل الذي يؤطرهن" أين أفادت أن 23 ٪ منهن قتلن و 15 ٪ اختفين كما عانت 98 ٪ من النساء من العنف الجنسي. فيما وجدت ذات اللجنة أنّ: "الأهداف الرئيسية للعنف الجنسي كانت معاقبة السكان وترهيبهم والضغط عليهم وإذلالهم وإهانتهم. كان العنف الجنسي دائماً ممارسة للسلطة والسيطرة من قبل المعتدين" (Laplante, 2007).

يعكس الوضع في بيرو الملاحظة العامة أن العنف القائم على نوع الجنس له دور مركزي في استمرار اضطهاد المرأة في مسعى واضح لتغيير التكوين العرقي للجيل القادم، وكوجه من أوجه "الانتقام البيولوجي" من الشعوب الأصلية غير المرغوبة.

ثانياً- دور المرأة البيروفية في عملية إعادة إعمار بيرو:

1- دور المرأة البيروفية إبان النزاع:

استطاعت المرأة البيروفية الأصلية تجاوز الحصار البشري والطبيعي لها عندما استخدمت نساء الكيشوا استراتيجيات متعددة لشجب العنف في "أياكوتشو" منذ بداية النزاع، بدءاً من التجمع والاحتجاج، إلى تطوير التحالفات مع السلطات المدنية المتعاطفة والمحامين والزعماء الدينيين ونشطاء السلام الدوليين، كالجهود التي بذلتها المنظمة المحلية ANFASEP "رابطة لجنة الأقارب المختفين" عام 1983 في توحيد صفوف الجماعات الشعبية لضحايا العنف الجنسي يتمكنها من جعل الحكومة تبت في أمر اختفاء المدنيين وحلقات العنف الجماعي المرتكبة في مناطق النزاع (Colman, 2004)، كما دفعت الضرورة الاقتصادية وظروف اختفاء الذكور نساء أياكوتشو المتضررات لتنظيم أنفسهن في منظمات نسوية صغيرة بدأت كحركات احتجاجية تنقلت للعاصمة ليما، نجحت في استقطاب مجموعات أخرى من الضحايا في مقاطعات أخرى كمقاطعتي، هوانكافيليكيا وأبوريماك، وتحولت لقوة مؤثرة ومهددة في الآن نفسه بعد تمكنها من تحويل آلية كسر الثقة التي استعملها الجانبان، الحكومي من جهة والجماعات المتمردة من جهة أخرى والتي سعت طوال سنوات النزاع لإضعاف روابط الثقة المجتمعية وبث الشقاق بين أطرافه حيث عرف نشاط نساء الأنديز تطورا قاده إلى محاولة المشاركة في المؤتمر الخامس CFD الذي عقد في بوينس آيرس، الأرجنتين في عام 1984 (Portocarrero, 2012) في محاولة لفضح الممارسات الحكومية في الجبال حيث تمكن من إفتكاك الاعتراف من حكومة البيرو بمسؤوليتها عن العنف الجنسي ومطالبتها بالتعويض، وقد عرفت جهودهن مساندة واسعة من طرف الحقوقيين الذكور ولفتت انتباه النقابات العمالية والرأي العام في ليما، (woman kind, 2017) حول مآسي النزاع المشتركة لجهد تضامني أنتج رأس مال اجتماعي مهم قلل من السلطة التي تحوزها جماعات التمرد في المجتمع المحلي جاعلا من النساء "صانعات رأي" مسؤولات عن تداول الأفكار عبر مؤسساتهن الاجتماعية، وهي المؤسسات التي سمح باستمرارها تدفق الدعم الخارجي الذي دأب على تمويل أكثر من عشرين منظمة محلية منذ عام 1990 والتي عملت طوال الفترة الماضية على تشجيع مشاركة المرأة في الحكومة المحلية والإقليمية وتقديم الدعم النفسي والمشورة القانونية للناجين من الاتجار بالجنس (Gavin, 2009).

2- دور المرأة في ظروف ما بعد النزاع:

من أجل فهم قدرة المرأة على تنظيم التغيير الاجتماعي كان لابد من فحص قدرة النساء على التنظيم في مجتمع ما بعد النزاع في واحدة من أفقر المناطق في بيرو "جبال الأنديز" وتوصلن للبقاء وخلق الموارد للآخرين، إذ استغلت النساء شبكاتهن الاجتماعية القوية لإنتاج مجموعة من الموارد سمحت بصمود الأسر التي تعيلها النساء، كما نجحت التكتلات التي عيّنت بدفع تنمية الأعمال التجارية الصغيرة بتوليد شبكات اجتماعية تعاونية تمكنت من مواجهة العوز الشديد مظهرة مرونة ملحوظة وتكيفاً واسعاً

مع ظروف ما بعد النزاع، كتقديم الدعم للفلاحات في مقاومة تقلبات المناخ الذي تشتكي منه سواحل المحيط الهادئ الجنوبية وذلك بزراعة البذور والاعتناء بها في مواسم الجفاف والصقيع مستخدمات طرقاً تقليدية تتمثل في وسائل الإنتاج والاستهلاك المستدامة بيئياً (UN WOMEN, 2016)، كما أفرز التضامن المجتمعي جمعيات سميت بالمطابخ المشتركة أو المجتمعية والتي نشطت بشكل غير رسمي في توفير ملاجئ لرعاية المشردين داخلياً (Peggy & Sally. 2009).

وقد عززت البرامج الأممية وبرامج المؤسسات المالية مشاركة نساء الشعوب الأصلية في الأماكن العامة وصنع القرار كتوفير التدريب لهن وتزويدهن بالمعرفة اللازمة والخبرات بغرض تحقيق الاستقلال المادي وذلك عن طريق تأمين نشاطات ذات طابع إنتاجي معاشي مكهن من جلب انتباه السلطات المحلية وضمان التزامها بدعم المشاريع الاجتماعية واحتضان المبادرات الاقتصادية: كتأسيسهن شركات محلية مملوكة للنساء متخصصة في إنتاج المنتجات الغذائية نجحت في تطوير علامات تجارية مشهورة للجن والألبان ومنتجات أخرى في منطقة الأنديز، أبرزت هذه الانجازات المرونة والتكيف لدى نساء الشعوب الأصلية إذ لم تؤد هذه المبادرات إلى زيادة دخل المرأة فحسب، بل إلى تعزيز تقديرها لذاتها وإحساسها بالتمكين، خاصة بعد البرامج الترقية المستهدفة للمرأة التي استفادت منها أكثر من 400 امرأة في بيرو في الفترة الممتدة بين عامي 2013 و2015 مما سمح بزيادة مشاركة المرأة في الأماكن العامة ونمو قدرتها على التأثير في السياسات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية لنساء الشعوب الأصلية (ILO, 2019). وفي مقاطعة أياكوتشو وحدها، هناك 127 منظمة غير حكومية مسجلة. من بين 2100 منظمة غير حكومية وجمعية مدنية مسجلة في بيرو، وبعد تلقي هذه المنظمات ما يفوق 500 مليون دولار من التعاون الدولي، نجحت في توفير التمويل لمبادرات ريادة الأعمال النسائية إذ تؤكد إحصائيات مؤسسة البنك الدولي إن نسبة العميلات من الإناث تفوق الخمسون بالمائة بعد أن نمت السياحة الوافدة بشكل مطرد في بيرو بمعدل سنوي قدره 13٪. حيث غدت تمثل 4.54 من الناتج المحلي الإجمالي حتى احتلت المركز الثالث في توليد الدخل من النقد الأجنبي، وقد عزز هذا القطاع الذي يعرف نشاطاً نسبياً كبيراً كواحد من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني البيروفي (Ibid.).

وحسب بعثة مراقبة الانتخابات فان متوسط نسبة حضور النساء في المجال السياسي حوالي 40٪، حيث تشكل النساء 50 ٪ من الأصوات الانتخابية في بيرو وفي الكونغرس الحالي، تبلغ نسبة العضوات المنتخبات من النساء 27٪، إلا أنه على الرغم من هذا التطور الإيجابي على ما يبدو، فإن تمثيل المرأة في الكونغرس يظل منخفضاً وتحت حصة 30٪ المتوقعة للقوائم الحزبية. إذ تعتبر نساء الشعوب الأصلية من بين أكثر الفئات تهميشاً على مستوى العالم، وتظهر البيانات الموجودة بوضوح أن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في معظم المساحات السياسية في بيرو، وفي الانتخابات الإقليمية والمحلية الأخيرة (2015-2018)، حصلت النساء على 40٪ من مقاعد المجالس الجهوية المنتخبة، و3٪ من المناصب البلدية، و4٪ من مقاعد المجلس الإقليمي (European Union, 2020, p 9).

وقد أبلغت وزارة المرأة البيروفية عن حدوث قرابة عشرة عمليات قتل للنساء في الشهر، كما تُقتل 120 امرأة سنوياً في بيرو، ووفقاً لتحقيق نُشر مؤخراً يجمع بين الإحصاءات من مختلف المؤسسات البيروفية (الشرطة، مراكز الطوارئ، وزارة المرأة والتنمية الاجتماعية)، تم تلقي معدل 68.818 تقرير عن العنف الجنسي خلال العشر سنوات الماضية في السنة أو بمعدل 18.8 تقريراً في اليوم. هذه الأرقام وضعت بيرو في مرتبة عالية جداً في الترتيب العالمي لحالات العنف الجنسية المسجلة (رقم ستة عشر عالمياً ورقم واحد في أمريكا الجنوبية) إذ تعد معدلات الإفلات من العقاب مرتفعة جداً في بيرو، ففي عام 2009 أجرى الطب الشرعي 34.153 فحصاً "للسلامة الجنسية" مما يشير إلى مستوى أعلى من العنف الجنسي، ومما يظهر مشكلة تسجيل وأرشفة الحالات المبلغ عنها، فضلاً عن أن عدد قليل من الحالات المبلغ عنها تتم معالجتها قضائياً، وحتى عدد أقل يؤدي إلى إدانات، ويقدر الخبراء أن 16 بالمائة فقط من ضحايا العنف الجنسي قاموا بإبلاغ المؤسسات المناسبة بذلك؛ بالتالي فالأرقام لا تمثل سوى غيض من فيض. (ILO., 2016)

وبالتأمل في أوجه القصور السياسية والاقتصادية في بيرو نجد أن للنزاع المسلح علاقة كبيرة بالإقصاء الاجتماعي الذي تبرز النساء كأول ضحية له. كما أن السماح بتطور التفاوتات بين المجتمعات المحلية يهدم الشرعية السياسية التي يفترض بالحكومات الانتقالية السعي لامتلاكها. وبعد مرور قرابة العقدين من بد عمليات إعادة الإعمار في بيرو، ورغم استعادة الديمقراطية، من خلال انتخابات حرة ونزيهة منذ عام 2001، وفصل قوي إلى حد ما بين السلطات، وصحافة حرة نابضة بالحياة وإن كانت نشطة.. يبدو أن السياسة الاقتصادية بعد انتهاء النزاع قد تم تصميمها دون النظر بشكل صحيح في المصادر الاجتماعية الاقتصادية وعواقب النزاع الداخلي ما يبرر خطوة الحكومة التي تتمتع باقتصاد كلي مزدهر (أعلى معدل نمو في أمريكا اللاتينية في عام 2008 بنسبة 9.8 في المائة) التعميم على محاولات معالجة التركات الأكثر حساسية في عهد فوجيموري - الرئيس الذي عرف عهده بالعهد الدموي - كالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان فلا تزال هناك قضايا خطيرة تتعلق بعدم المساواة العرقية والجنسانية، ما يوضح أن جهود الدولة لا تستجيب لاحتياجات هؤلاء السكان، وما يفسر نشاط الحركات التي تعالج القضايا العرقية والجنسانية خاصة تلك التي تؤكد على حقوق السكان الأصليين.

يرتبط العنف الجنسي في زمن الحرب في بيرو بعدم المساواة بين الجنسين في زمن السلم، والذي يتأثر بشدة بأوجه عدم المساواة القائمة على العرق والطبقة، وتكرس أوجه عدم المساواة هذه استبعاد الناجين من العنف الجنسي والجنساني في فترة العدالة الانتقالية الحالية للبلاد بعد النزاع، وتعرض الناجين من العنف لعنف ما بعد النزاع، وتعزيز التسامح مع العنف الجنسي في وقت السلم. فالإجراءات الحكومية تظل غير كافية لوقف التصرفات العنيفة ضد المرأة، ذلك أن تخطي النظرة الاختزالية إزاءها يتطلب أكثر من المصادقة على التوصيات الدولية نحو مجهود حقيقي يستهدف بناء القدرات الوطنية وإعادة صياغة المشاركة السياسية وتصميم جميع آليات العدالة بعد النزاع، فرغم مبادرة الحكومة البيروفية بإنشاء محكمة مستقلة إلا أن لجنة الحقيقة والمصالحة التي أنشأها الرئيس بانيوفا سنة 2001 فشلت في تقديم مرتكبي كل أشكال العنف خاصة الجنسي منه للمحاكمة وبالتالي عدم تمكنها من

إجبار السلطة القضائية من اتخاذ أي إجراء ردي ما سمح باستمرار ممارسات الإفلات من العقاب والتي نالت من ضحايا الحملات الممنهجة التي نفذتها القوات الحكومية في عهد الرئيس المخلوع ألبرتو فوجيموري، (Jens, 2015)، حيث لم يتم معالجة إلا عدد قليل من الحالات ومن بين 538 حالة اغتصاب حددتها لجنة الحقيقة والمصالحة كانت هناك 16 حالة فقط تم التحقيق فيها وتقديم مرتكبها للنيابة العامة؛ من تلك الحالات الـ 16، تم قبول 3 فقط من قبل الدوائر التمهيدية، ما ساهم في انتشار اليأس بسبب عدم الاعتراف بالذنب وعدم فعالية التعويضات (Boesten, 2012).

ويمثل القانون البيروفي إحدى العقوبات الرئيسية في طريق تمكين المرأة، فالإطار القانوني في بيرو يركز على حماية وحدة الأسرة بدلاً من الأمن الفردي للمرأة، إذ يعرّف العنف الجنسي مثلاً أنه "انتهاك لشرف الأسرة"، متجاهلاً أنه جريمة ضد الإنسانية (Erwin, 2013)، مما يدفعنا للقول أن المجتمع البيروفي لا تزال تحكمه المعايير الاجتماعية التمييزية حول النوع الاجتماعي وهو ما يفسر المستويات العالية جداً من العنف ضد المرأة، وحسب تقارير المنظمة العالمية للصحة تحتل البلاد المرتبة السادسة عشر عالمياً والأولى في أمريكا اللاتينية من حيث عدد الانتهاكات المرتكبة ضد المرأة. وتفيد تقارير منظمة فريدوم هاوس عن ابلاغ أكثر من نصف النساء البيروفيات عن تعرضهن للإيذاء سنة 2016 كما تقر منظمة الأمم المتحدة في تقريرها الصادر سنة 2017 أن "العنف ضد النساء والفتيات - بما في ذلك الاغتصاب وإساءة المعاملة الزوجية والإيذاء الجنسي والجسدي والنفسي - لا يزال يمثل مشكلات وطنية خطيرة" مع وجوب الإشارة إلى أن العنف ضد النساء الأصليات تظل نسبة أعلى بكثير من العنف الممارس ضد باقي البيروفيات مما يلفت النظر للسياسة التمييزية التي تتعرض لها المرأة الأندينية في بيرو (UNHCR, 2018)، فعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي كان له تأثير إيجابي على الفقر إلا أنه لم يكن له نفس التأثير على الحد من عدم المساواة، ووفقاً للمعدل العام، انخفض الفقر بنسبة 10.8 نقطة مئوية بين عامي 2004 و 2009، في 2014 كان الانخفاض أكبر، حيث بلغ 13.8 نقطة مئوية، إلا أن الانخفاض لم يكن فقط غير متجانس بين المجموعات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، لكن محاولات الحد من الفقر فشلت أيضاً في التغلب على بعض الفجوات الناتجة عن عدم المساواة إذ يوجد أكبر معدل للفقر في المناطق الريفية بين الشعوب الأصلية، كما تحليل خط الفقر قاد إلى استنتاج تأثره بعدم المساواة الشاملة، أو "التقاطعية"، بسبب الأصل العرق والجنس، فما يقرب من 80 في المائة من السكان في فقر مدقع، وبينما كان مستوى الفقر في المستوى الوطني 22.7 في المائة في عام 2014، في نفس العام، كان بين الشعوب التي تتكلم اللغة الأم الكيشوا أو الأيمارا ولغات الشعوب الأصلية الأخرى التي تشكل نسبة 34.1 في المائة كان المعدل 64.7 في المائة. ذلك أن تكون المرأة ريفية، أو أصلية، يزيد من احتمال أن تكون فقيرة في بيرو، وحسب ترافيلي، خبيرة الاقتصاد التي شغلت منصب وزيرة التنمية والإدماج الاجتماعي في بيرو سابقاً، يمكن تفسير هذا الأمر أن النساء الريفيات الأصليات العاملات لديهن فرص أقل بكثير للهروب من الفقر من النساء البيروفيات المدنيات ولا يكمن الفرق في الجهد المبذول أو الخصائص الشخصية، ولكن يرجع الأمر إلى تضائل حظوظهن في كل شيء تقريباً: خدمات عامة أقل، خدمات خاصة أقل، أسواق أقل، مؤسسات

أقل ومعلومات أقل ... والمزيد من المعاملات التكاليف إضافة للاضطراب/ لمواجهة التمييز، ولا يؤثر الوضع عليهم بشكل مباشر فحسب بل يؤثر أيضاً على عائلاتهم التي تعد الأسر الأفقر في البلاد. (ILO., 2016, p2-3)

الخاتمة:

في أعقاب الاضطرابات التي تفكك بشكل كبير الهيكل الاجتماعي السائد في دول ما بعد النزاع تتبدى حاجة ملحة لإعادة تحديد الأساس الاجتماعي للأمة، وكذلك للمجتمع المحلي، ذلك أن النجاح في إدارة مشاريع إعادة الإعمار بعد النزاع يعتمد على القدرة على فهم الوضع المحلي المتسم بالتشابك والتعقيد من جهة والمرونة في تجاوز الحساسية المحلية للتدخل الخارجي من جهة ثانية مع العمل المستمر على تكييف الدعم المقدم للاحتياجات العاجلة وضمان وصوله لمستحقيه من جهة ثالثة، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه ما لم يتم العمل على إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يحوزون علاقة مباشرة مع المشروع، فلا يمكن أن تنجح إعادة الإعمار إلا إذا تحولت لعملية "مملوكة محلياً" تحقق التغير الاجتماعي والاقتصادي المفيد.

على هذا الأساس يمكن تسجيل النتائج الآتية:

- يتيح التحليل الجندري لعمليات إعادة الإعمار ما بعد النزاع إعطاء التفسير العلمي لمسار ونهج عملية إعادة الإعمار في دول ما بعد النزاع، فهو يتضمن رؤية متكاملة الأبعاد لأدوار الجنسين معا في دعم البناء، كما يطرح آليات الدفع بالمرأة سواء كعنصر منفرد أو عبر تأطيرها ضمن شبكات المجتمع المدني.
- عدم الاستفادة من الجهود النسوية في إعادة الإعمار يقوض جهود تعزيز استدامة السلام بسبب استمرار الممارسات التمييزية عليهن، وهو ما يلزم تمكينهن بإعطاء المرأة مزيداً من الفرص (موارد، مناصب.... الخ) بالمساواة مع الرجل، وهو ما يفرض تعميم المنظور الجنساني الكفيل برفع انشغالات واهتمامات النساء.
- أثبت السلام الهش في البيرو أن نافذة الفرصة غالباً ما تكون قصيرة وأن إعادة الإعمار والتحول مهمة صعبة وطويلة الأجل تتطلب تغييراً اجتماعياً مبكراً وأكثر إنصافاً، فرغم تحقيق بيرو أسرع معدلات نمو في الآونة الأخيرة وتمكنها من قطع شوط كبير في مجال الاعتراف بحقوق الإنسان، إلا أن ذلك لم يصاحبه تحسن في نوع الحياة البائسة التي تحياها الشريحة الأكبر عدداً في المجتمع، مما أدى إلى فقدان السكان ثقتهم في الحكومة بسبب عدم جدية الإجراءات، وهو ما يؤكد أن استبعاد إدماج الفواعل الاجتماعية المحلية المعنية أساساً بعملية إعادة الإعمار وبناء السلام من شأنه القضاء على العملية برمتها.
- رغم توفر شبكة ملتزمة من النساء والرجال في بيرو تعمل على دفع تحرك المرأة في برامج إعادة البناء إلى الأمام، لا يزال هناك جهل واسع النطاق بالمفاهيم والاختلافات بين الجنسين، ورفض للتصدي للعنف ضدها، وعرقلة جهود المرأة في مجال استدامة السلام، إذ تستمر حكومة بيرو في الفشل في العمل كجهاز حماية، ما أدى إلى تعميق معاناة النساء من جهة وتزايد شساعة الهوة التي تفصل بين الجنسين من جهة أخرى، فبالإضافة إلى التمييز الجنساني يضاعف التمييز الطبقي والعنصري من مشاكلهن، كما يفاقم الجهل بين نساء البيرو من سوء أوضاعهن، ما يهدد فرص تمكينهن.

- تحتاج النساء لمساعدة من المجتمع الدولي، وهناك حاجة للالتزام دولي قوي بإشراك النساء في مفاوضات السلام ومراحل إعادة البناء المختلفة، كما أن مشاركة النساء يجب أن تكون إلزامية كضمان للمساواة في عملية السلام الشامل.

الإحالات والمراجع:

1. من الأنظمة القانوني التي تعمل بالشهادة المجهلة التشريع الفرنسي والبلجيكي والتشريع التشيكي والبولندي، وكان كل من التشريعين الانجليزي والأمريكي أسبقهم جميعا بالعمل بهذا الأسلوب.
2. بركات، س. والكحلوت غ. (2018). "دروس مستفادة من تجارب إعادة الانعاش ما بعد النزاعات المسلحة: نحو عمل عربي موحد". مجلة سياسات عربية. (30). 39-24.
3. بوفير، ف. م. (مارس 2016). "النوع الاجتماعي ودور المرأة في عملية السلام في كولومبيا". ورقة خلفية لهيئة الأمم المتحدة. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. https://wps.unwomen.org/pdf/research/Bouvier_Women-in-Colombia-Peace-Process_AR.pdf.
4. عودة، إ. ج. (2018). إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاع. مركز ادم للدفاع عن الحقوق والحريات..
5. فيشر، م. ترجمة: حجازي يوسف. (2009). المجتمع المدني ومعالجة النزاعات. مركز برغوف للإدارة البناء للنزاعات.
6. قرار مجلس الأمن رقم 1325 المتعلق بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. (أكتوبر 2000). الدورة 4213، الأمم المتحدة. [https://www.un.org/womenwatch/ods/S-RES-1325\(2000\)-A.pdf](https://www.un.org/womenwatch/ods/S-RES-1325(2000)-A.pdf).
1. Alexandra, L.A. (2017). *Offering Support and Sharing Experiences: Indonesia's Approach to Peacebuilding*. In: Call C., de Coning C. (Eds.), *Rising Powers and Peacebuilding. Rethinking Peace and Conflict Studies*. Palgrave Macmillan.
2. Bamidele, O. (2013). *Revelation on Johan Galtung 's Approach to Peace: Implications for The African Peace*. *Peace Studies Journal*. 6(3), 37-45.
3. Boesten J. (2012). *The State and Violence Against Women in Peru: Intersecting Inequalities and Patriarchal Rule*. *Social Politics*. 19 (3), 361-382.
4. Boesten, J. Fisher Melissa. (June 2012). *Sexual Violence and Justice in Post-conflict Peru. Special Report*. The United States Institute of Peace.
5. Bouta, T. Frerks George & Ian Bannon. (2005). *Gender, Conflict, and Development*. The International Bank for Reconstruction and Development. The World Bank. Washington. D.C.
6. Brown, G. Langer, A. & Stewart, F. (September 2011). *A Typology of Post-Conflict Environments*. (CRPD Working Paper N°1).
7. Coleman, I. (2004, March 11). *Post-Conflict Reconstruction: The Importance of Women's Participation*. Council on Foreign Relations.
8. Del Aguila, A. (2016). *The Labour Situation of Indigenous Women in Peru a study*. ILO.
9. Del Aguila, E. V. (2002). *Invisible women: forced sterilization, reproductive rights, and structural inequalities in Peru of Fujimori and Toledo*. *Estudios E Pesquisas Em Psicologia*, 6(1), 109-124.
10. *Employers in Peru promote women's empowerment in business with ILO support*. (2019, March 13). International Labour Organization (ILO), https://www.ilo.org/actemp/news/WCMS_677648/lang--en/index.htm.
11. European Union EOM. (July 2016). *General Elections 2016 Final Report*. EU EOM in Peru, http://www.eods.eu/library/eueom_peru_final_report_eng_dv_150716_pdf.pdf.

12. Fischer, M. *Civil Society in Conflict Transformation: Ambivalence, Potentials and Challenges*. (2006). Berghof Research Center for Constructive Conflict Management.
13. Galtung, J. (1990). Cultural Violence. *Journal of Peace Research*. 27(3), 291-305.
14. Galtung, J. (1996) *Peace by Peaceful Means: Peace and Conflict, Development and Civilization*. Sage Publications.
15. Giardiano, N. (2018). Indigenous villagers in Peru losing patience with coca land seizures. Reuters. <https://news.trust.org/item/20180221123038-um55o/?source=leadCarousel>.
16. Greenberg, M.E. and Zuckerman, E. (2006). *The Gender Dimensions of Post-Conflict Reconstruction: The Challenges in Development Aid*. United Nations University and World Institute for Development Economics Research.
17. Immigration and Refugee Board of Canada. (2018). Peru: Domestic violence, including femicide; legislation; state protection and support services available to victims (2014-February 2018). Refworld. <https://www.refworld.org/docid/5ad09d424.html>.
18. Irwin, A. (July 2013). Feminist Peacebuilding: Merging Theory and Practice in Pisco, Peru. *Journal of Peace Studies*. 6 (3), 46-56.
19. Jama, F. (2010). Somali women and peacebuilding Somali peace processes. *Accord*. (21), 62-64.
20. Jens, K. (2015). Domestic Violence in Post-Conflict Peru .UK action Stronger UN Better World. <https://www.una.org.uk/magazine/1-2015/>.
21. Jule, A. (2019). Gender Theory. In *Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research*. A. C. Michalos. (Ed.), Springer link..
22. Kaufman, J.P. Kristen W. P. (2010). *Women and War: Gender Identity and Activism in Times of Conflict*. Kumarian Press.
23. Khanna, P. Kimmel, Z. with Karkara, R. (2016). *Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW) for Youth*. UN Women. <https://bit.ly/3rvQnMa>.
24. Levitt, P. Merry Sally. (2009). Vernacularization on the ground: local uses of global women's rights in Peru, China, India and the United States. *Journal of Transnational Affairs*, 9(4), 441–461.
25. Lisa, J. Laplante, J.D. (2007). Women as Political Participants: Psychosocial Post conflict Recovery in in Peru. *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*. 13(3), 313-331. <https://doi.org/10.1080/10781910701471355>.
26. Maiese, M. summarizing John Paul Lederach. (2003-2017). Level of Action: Lederach's pyramid. Beyond Intractability. https://www.beyondintractability.org/essay/hierarchical_intervention_levels.
27. Onkalit, C. A. (2013), Women in Peacekeeping: The Emergence of the all-female Uniformed Units in UNMIL and MUSCO, conflict trends. (3), 42-53.
28. Paffenholz, T. (2014). International peacebuilding goes local: analysing Lederach's conflict transformation theory and its ambivalent encounter with 20 years of practice. *Peacebuilding*. 2(1), 11-27.
29. Pannilage, U., & Ruhuna V. (2017). *Post-War Peace Building Development in Sri Lanka*. Wallamadama, Matara, Sri Lanka.
30. Portocarrero, S. (2012). The effect of participation of, Women in Post Conflict Ayacucho, Peru. *Berkeley Undergraduate Journal*. 25(2), 96-121.
31. Pugh, M. (2005). The Political Economy of Peacebuilding: Acritical Theory Perspective, *International Journal of Peace building*. 10(2), 23-42.
32. Sørensen, B. (1998). *Women and post conflict reconstruction: Issues and Sources*. WSP Occasional Paper No. 3 United Nations Research Institute for Social Developmen.

33. Stewart, F. Brown G. & Mancini L. (June 2005). *Why Horizontal Inequalities Matter: Some Implications for Measurement Crise*. [Paper presentation], University of Oxford, Oxford, UK.
34. Suarez, E. B. (2013). *The association between post-traumatic stress-related symptoms, resilience, current stress and past exposure to violence: A cross sectional study of the survival of Quechua women in the aftermath of the Peru the armed conflict*. *Conflict and Health*. 7(21),1 -11.
35. United Nations Resolution No.1325. (2000). Adopted by the Security Council S/RES/1325 (2000). 4213th meeting S/RES/1325. United Nations. <https://bit.ly/33oHpbR>.
36. United Nations. *Beijing Declaration and Platform for Action*. (1995, 4-15 September). The Fourth World Conference on Women. <https://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20E.pdf>.
37. White, G. D. (September 2009). *Displacement, decentralisation and reparation in post-conflict Peru*. *Forced Migration Review*. (33), 44-46. <https://www.fmreview.org/protracted/white>.
38. *Women in Peru combat climate change and boost economy*. (August 2016). UN Women. <https://www.unwomen.org/en/news/stories/2016/8/indigenous-women-in-peru-combat-climate-change-and-boost-economy>.
39. Martinak, E. (2012). *Des Femmes se souviennent d'autre se taisent. Incorporation et Transmission de la mémoire post-conflictuelle : Le cas de Cayara, Pérou*. *Mémoire de Master*. Université de Montréal, Faculté des études supérieures et post-doctorales.